

## سؤال الهوية في الفكر الجزائري خلال العهد الاستعماري، الدوافع والمحددات

*The question of identity in the algerian intellect during the colonial era. The motives and the determinants*

د.يونس حشلاف

جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، younes.hachelaf@ummtto.dz

تاريخ النشر: 2023/05/04

تاريخ القبول: 2023/04/06

تاريخ الاستلام: 2023/01/12

**ملخص:** نتطرق بالبحث في هذا المقال إلى سؤال الهوية في الفكر الجزائري خلال العهد الاستعماري، ونسعى من خلاله لإبراز أهم الدوافع للكتابة في هذا الموضوع خلال تلك الفترة، مع التركيز على محددات الهوية الجزائرية، هذا الأمر يقتضي من الباحث أولا الإلمام بمفهوم الهوية والتأصيل اللغوي والاصطلاحي له، مع بيان أبعاد الهوية ومستوياتها المختلفة كالبعد المنطقي والبعد الوجودي والبعد السياسي، من أجل الوقوف على مختلف العناصر المشكلة لبنية الهوية عامة والهوية الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية على وجه الخصوص، هذا الأخير، هو ما يشكل الشق الثاني من المقال الذي كرسناه لبدايات الاشتغال حول سؤال الهوية في الجزائر في الفترة المذكورة أنفاً، باعتباره رد فعل لمحاولة المستعمر الفرنسي طمس الهوية الجزائرية القائمة بالفعل بجميع عناصرها، وقد ركزنا على إبراز العناصر الأساسية المكونة لهذه الهوية وهي البعد الأمازيغي والبعد العربي والبعد الإسلامي، وفي الأخير ركزنا على الجانب السياسي أو فكرة الدولة الجزائرية، باعتبارها الوعاء الذي يحوي مقومات الشعب، فهي الإطار العام الذي تندرج ضمنه جميع المقومات الأخرى للهوية الجزائرية.

**كلمات مفتاحية:** الهوية، اللغة، الدين، الاستعمار، الفكر الجزائري.

**Abstract:** In this article, we address the question of identity in Algerian intellect during the colonial era. and through this research, we seek to highlight the most important motives for writing on this subject during that period, with a focus on the determinants of Algerian identity. This requires from the researcher, first, to be familiar with the concept of identity and its linguistic and idiomatic roots, with an explanation of the identity dimensions and its various levels, such as the logical, the existential, and the political dimensions. In order to stand on the various elements that form the structure of identity in general and the Algerian identity during the colonial period in particular, the latter is what constitutes the second part of the article devoted to the beginnings of work on the question of identity in Algeria during the aforementioned period, the question considered as a reaction to the attempt of the French colonizer to obliterate an Algerian identity truly standing with all its elements, We focused on highlighting the main components of this identity, which are the Berber, the Arab, and the Islamic dimensions, and in the end we focused on the political aspect or the idea of the Algerian state, that is regarded as the field in which the people practice the different expressions of identity, it is the general framework within which all the other components of the Algerian identity fall.

**Keywords:** Identity. Language. Religion. Colonization. Algerian intellect

\* المؤلف المرسل

## 1. مقدمة :

في كل مرحلة تاريخية يمرّ بها شعبٌ من الشعوب وتكون حاسمة في جوده من جهة الارتقاء، تفتح أمامه مسائل وإشكاليات لم يتم الحسم فيها من قبل، ومن بينها مسألة الهوية أو سؤال الهوية الذي يعكسه السؤال التالي: من نكون نحن؟ ما الشيء الذي يكون فرادتنا بين المجتمعات؟ هذا السؤال يحمل صيغة البصمة التي تميزنا عن غيرنا من الشعوب، ولكل منها بصمة خاصة بها، والتي لا تعرف إلا بها، ولا نجانب الصواب إذا قلنا بأن أخطر الأسئلة في حياة الشعوب هو سؤال الهوية، لما له من حساسية وخطورة على سلامة المجتمع والدولة، بالأخص إذا كان المجتمع هو مجتمع تعددي أو فسيفسائي اثنيا أو مذهبيا، لأنها ستكون إما مفككة للمجتمع والدولة أو جامعة لهما، مانحة لهما قوة ومناعة أكثر لمواجهة التحديات التي تقف أمامهما، ونظر لأهمية وخطورة سؤال الهوية قمنا بمعالجته في مرحلة تاريخية جد حساسة مر بها المجتمع الجزائري وهي مرحلة الاستعمار، ونتبين كيف حاول المستعمر أن يشتغل على الهوية وكيف واجهته النخبة المثقفة وحاولت تفكيك الألغام التي حاول زراعتها في اليومي الجزائري، والناظر إلى الآخر يجد بأن مسألة الهوية لها أبعاد متعددة وفروع عديدة كالمجال السياسي، والمجال الثقافي والمجال الديني، وبالتالي تأثير مسألة الهوية يكون شاملا إيجابا أو سلبا على الدولة والمجتمع.

ولئن كان البحث في مسألة الهوية يقع ضمن إطار الفكر العملي، فهي أيضا ومن حيث الأصل يقع ضمن إطار الفلسفة الأولى أو الميتافيزيقا، والدليل أن أرسطو هو أول من بحث وبطريقة نسقية في مسألة الهوية في مؤلفه ما بعد الطبيعة، واشتغل عليها في المرحلة المعاصرة الكثير من الفلاسفة وعلى رأسهم الفلاسفة الوجوديين على اعتبار أنهم أكثر من اهتم بالوجود الإنساني، هي إذن مسألة قديمة ولكنها في الوقت نفسه جديدة، أو هي من المسائل والإشكاليات التي لا تموت مهما قتلت بحثا، وكثرت الإجابات والاجتهادات حولها وفيها، لقد بقي السؤال ما الهوية؟. حيا وقابلا للانبعاث من جديد، وفي كل مرة يبعث فيها يكون حدثا ما قد وقع، أو كارثة تهدد مجتمعا بعينه، إن السؤال الهوية له من الحساسية بمكان في دولة مثقلة بجماعات ذات طابع فسيفسائي، والحسم فيه هو حسمٌ لأمر عده.

## 2. في مفهوم الهوية

يعود مفهوم الهوية إلى أصول لاتينية من لفظة IDEM ومنه الصفة النعتية Identicus التي تفيد الشبيه والمماثل وتعارض المختلف والمتنوع والمتعدد والآخر، فالهوية «من الناحية الاستمولوجية تحتكم إلى الغيرية بصفتها شرط إمكان تصورها ووجودها، وفلسفيا لا يمكن أن يوجد تفكير في الهوية إذا لم تعين عبارات المساواة أو التكافؤ في الآن نفسه موقفين مختلفين أو اتجاهين خالصين يكون لهما تأثير متماثل»<sup>1</sup>. بمعنى أن الهوية مقترنة دائما بمفهوم الاختلاف والغيرية، فلا يمكن أن نتصور هوية لموجود ما دون وجود شيء آخر يختلف عنه ويغايره، فالغيرية هي الشعاع الذي يرسم حدود الهوية الخاصة لكل منها، وهي من

تحدد ما هو ومن هو فلا هوية بدون اختلاف ولا اختلاف بدون غيرية، ولقد حدد الجرجاني ما يقصد بالهوية حقيقة من جهة المفهوم يقول عنها: «الأمر المتعلق من حيث إنه مقول في جواب ما هو يسمى ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج يسمى حقيقة، ومن حيث هو امتياز من الأغيار يسمى هوية، ومن حيث اللوازم له يسمى ذاتا، ومن حيث ينبسط من اللفظ مدلولاً، ومن حيث إنه محل للحوادث جوهرًا»<sup>2</sup>. إذن فالهوية هي امتياز لموجود ما عن بقية الموجودات التي هي أيضاً تمتلك الهوية التي بها تكون مقابلاً له كغير في صفاته وخصائصه، ولما كان قوامها لا يكون إلا بذلك، وكان الوجود من الثراء بمكان فإن للهوية أبعاداً عديدة ومستويات كثيرة ذات دلالات مختلفة.

### 3. في أبعاد الهوية من الفلسفي إلى السياسي:

1.3 البعد المنطقي أو الميتافيزيقي: والذي حدده أرسطو في كتابه ما بعد الطبيعة في مقالة الدال أو الدلتا من الكتاب الخامس والتي تعتبر أول معجم فلسفي ظهر في تاريخ الفلسفة، وفيها يقسم أرسطو معنى الهوية إلى قسمين:

1.1.3 ما هو هوي بالعرض، أي تشابه الأعراض بحكم أنها أعراض لشيء واحد مثل اللون والمهنة بالنسبة للإنسان الأسود والنجار، والأعراض إنما هي محمولات للأفراد بغير تحفظ<sup>3</sup>.

2.1.3 إن الأشياء التي يقال إنها في هوية هي كذلك بحكم طبيعتها، وبطرق كثيرة بعدد ما يقال عنها إنها واحدة، سواء أكانت الأشياء واحدة من حيث النوع أو العدد<sup>4</sup>، ويتضح لنا من تعريفات أرسطو أن الهوية يمكن أن تتعلق بشخص أو فرد واحد ويمكن لها أن تتعلق بجماعة أو بكثرة.

لم يفت أرسطو الربط بين الهوية والاختلاف، إذ إنه أدرك هذا التلازم بينهما وحدد أوجه الاختلاف بين الأشياء «إما في نوعها أو في مادتها أو في صورتها وجوهرها، وهي بصفة عامة شيء آخر مختلف له استعمالات تقابل تلك الأشياء المتحدة والواحدة أو المتشابهة»<sup>5</sup>. والاختلاف الذي يتكلم عنه أرسطو هو إما اختلاف نسبي أو اختلاف تام، فالأول تكون فيه الأشياء واحدة في بعض الوجوه ومختلفة في بعض الوجوه الأخرى، أما الثاني فالاختلاف فيه يكون بين الأشياء إما في الجنس أو في الجوهر.

بهذا يتضح أن أرسطو يقصد إلى أن الأشياء المتشابهة أو التي تكون في هوية إنما هي تلك الأشياء التي تكون صفتها واحدة من كل الوجوه، وكذلك التي «تكون لها صفات واحدة أكثر من الصفات المختلفة، وتلك التي تشارك مع شيء آخر في أكبر عدد من الصفات، أو في صفات أكثر أهمية»<sup>6</sup>. ويلخص أرسطو إلى أن استعمال لفظ مخالف أو المختلف يناظر استخدام لفظ المشابه.

2.3 البعد الأنطولوجي أو الوجودي: هذا البعد الفلسفي للهوية يمكن أن نجد له جذور عند أرسطو حين ربط بين الهوية والوجود في قوله: «من الواضح أن الهوية هي وحدة الوجود سواء أكان وجوداً لأكثر من شيء واحد أو لشيء واحد»<sup>7</sup>. لكن يبق هذا البعد الأنطولوجي للهوية يبدو أكثر وضوحاً في الفلسفة الوجودية التي اهتمت بالوجود، وجعلته مركز اهتمامها الفكري والفلسفي، فكلمة وجود نجدها في أغلب عناوين مؤلفات فلاسفة الوجودية<sup>8</sup>، لكن يجب التنبيه والتأكيد على أن الوجود الذي اهتمت به الفلسفة الوجودية إنما هو الوجود الإنساني، وكان أول من اهتم بهذا النمط من الوجود هو الفيلسوف الدانماركي سورين كيركجارد الذي وجه تأمله الفلسفي إل ذاته ساعياً إلى الإجابة عن مجموعة من أسئلة تبرز الطابع الأنطولوجي للهوية، وقد صاغها بصيغة: من أنا؟ وما الذي أريد أن أكونه؟ وكيف يمكن للإنسان أن يصل إلى الذات البشرية الحقة؟ أعني الذات الأصلية المستقلة لا الزائفة؟ فالإجابات الممكنة عن هذه الأسئلة تصب في إطار الهوية وخاصة هوية الفرد.

وإلى جانب ارتباط الهوية بالوجود عن فلاسفة الوجودية فإنها ترتبط عنهم كذلك بمسألة الوعي، ذلك أن استيقاظ الوعي في الإنسان -حسب الوجوديين- يؤدي إلى ظهور سمة أصلية في الإنسان وهي اتخاذ القرار، أي أن الإنسان من خلال الوعي يمكنه أن يقرر أن يختار ما ينبغي أن يكون عليه وجوده كإنسان، وهذا الاختيار قائم بدوره على مسألة أخرى مقدسة في الفلسفة الوجودية ويتعلق الأمر هنا بالحرية، فالإنسان لكي يختار لا بد أن يكون حراً، فالحرية تشكل خصيصة هامة من خصائص الوجود البشري كما تصوره فلاسفة الوجود، ونذكر على سبيل المثال الفيلسوف الفرنسي جون بول سارتر الذي كتب قال لست السيد ولست العبد، وإنما أنا الحرية التي أتمتع بها. أي أن هوية الإنسان مرتبطة أساساً بممارسته لحيته ووعيه بذلك، وتلك هي الحقيقة التي لا يمكن أن يتخلى عنها الإنسان، لأنه بالتخلي عنها يفقد كل شيء، يفقد ذاته كمشروع آيل للتحقق في الوجود، وهذا ما يمنحنا شرعية القول بأن مسألة العلاقة بين الوجود والماهية علاقة تلازم ضروري وهي بالذات ما تشكل شرطاً أساسياً للبعد الأنطولوجي للهوية، فبما أن الهوية هي وحدة الوجود من جهة، وأن الوجود يسبق الماهية من جهة أخرى، فإن ذلك يعني أن الإنسان ليس له هوية محددة منذ بداية وجوده وإنما يوجد أولاً ثم يصنع هذه الهوية، لذلك نجد الفيلسوف الألماني مارتن هيدغر مثلاً يعتبر أن «الهوية مكونة من ثلاث أفكار مركزية تتمثل في [أولاً] امتداد الوجود بين الحياة والموت، [ثانياً] الثبات للذات، [ثالثاً] التحول»<sup>9</sup>. نفهم من هذا أن الهوية تتكون أساساً من جانب تاريخي يتعلق بكل ما يمكن أن يعيشه الإنسان من تجارب في مختلف أطوار حياته، وجانب ثاني

يبقى ثابت رغم كل ما يطرأ عليه من تغيرات في أعراض الذات البشرية، وجانب ثالث يتعلق بالخاصية الديناميكية للهوية والتي تبقى الكائن في وضعية تجدد دائم.

3.3 البعد السياسي للهوية: هذا البعد يتشكل من مجموعة العلاقات القائمة بين الذات والآخر الذي يمكن أن ينظر إليه على أنه يشكل مع هذه الذات هوية واحدة بحكم أنهما يحملان صفات مشتركة، كما يمكن أن يكون مختلف عنها أي أن كل منهما ينتهي إلى هوية خاصة و متميزة عن الأخرى. فالهوية السياسية هي هوية جماعة من الأفراد الذين يمكن أن يشكلوا عرقا أو قبلية أو شعبا أو دولة أو أمة أو قومية أو غير ذلك، هذه المصطلحات التي تعبر كل منها عن كيان سياسي معين وبالرغم من اختلافها، إلا أن لها ما يجمعها وهو ما نصلح عليه بمقومات أ مكونات الهوية الجماعية أو السياسية ونلخص هذه المقومات فيما يلي:

الأرض: وهي المكان الذي تتواجد فيه الجماعة، وتنشئ فيه حياة مشتركة ومتماثلة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى خلق وحدة ثقافية أو هوية ثقافية.

العرق: ونقصد به التشابه بين الصفات الجسدية التي تنتقل وراثيا بين الأفراد<sup>10</sup>، وهو ما يمكن أن يؤلف عامل تضامن بين الناس ويشعرهم بالوحدة، وهو ما يجعله أحد مكونات الهوية السياسية. اللغة: أي استعمال لغة واحدة بين مجموعة من الناس، وقد يؤدي هذا في الغالب إلى خلق تشابه بين أشكال الفكر في الجماعة التي تستعمل هذه اللغة، ويساهم كذلك في اكتساب تراث فكري تعبر من خلاله أفراد الجماعة عن القضايا التي تهمها بمفاهيم مشتركة، وفي نفس المعنى ننقل عن المفكر نور الدين حاطوم قول الفيلسوف الألماني فيخته التالي: «إن من يتكلم لغة واحدة كل ربطته الطبيعية المحضة سلفا بروابط عديدة غير مرئية»<sup>11</sup>. فاللغة الواحدة لا تخلق وحدة لغوية فقط بين من يتكلم بها بل تتعدى ذلك إلى خلق وحدة في الفكر والمواقف والقيم والهوية.

الماضي المشترك: أو الذكريات التاريخية التي تشكل كذلك أحد أهم مكونات هوية الجماعة، ذلك لأنها تمثل الذاكرة الجماعية التي تتألف أساسا من الرموز والأبطال والنضال والانجازات والانتكاسات التي يساهم في صنعها أغلب أفراد هذه الجماعة، والتي يمكن أن تقدم على أنها رمز هام لوحدة هويتها. الدين: إن وحدة الدين عامل مهم في وحدة هوية الجماعة، لذلك نجد الكثير من الدول تعمل على تكريس فكرة وحدة الدين، كما أن التعددية الدينية تعتبر مظهر ووسيلة لانقسام الدول وتفككها.

**الإنتاج الفكري:** ويتمثل في الأدب والفنون والعلوم وغيرها من المظاهر الفكرية والقيم الحضارية، فهذه المظاهر في الغالب تتسم بسمات خاصة ومتميزة تظهر اختلافها عن الإنتاج الفكري للأمم الأخرى.

**العادات والتقاليد:** إن الأعراف والتقاليد والعادات المشتركة بين مجموعة من الناس تمثل الإطار الذي تمارس فيه الظواهر الاجتماعية وتوجه سلوكيات الأفراد لوجهات معينة، هذا المعطى الثقافي يمكن أن يضفي لونا خاصا لهوية الجماعة.

**العامل الاقتصادي:** ونقصد به المصالح الاقتصادية والمادية للأفراد مثل المنتجين والفلاحين والتجار، فالعلاقات المتبادلة بين أفراد كل فئة وبين الفئات المختلفة هي من تخلق هُوية أو تخلق شعورا بالوحدة والتميز.

هذه المكونات التي أحصيناها قد تشكل جميعها هوية الجماعة وقد يقتصر الأمر على بعضها فقط، كما أن أهمية كل منها تتفاوت من حالة إلى أخرى وتخضع في ذلك لمبدأ الترتاب<sup>12</sup>، أي التدرج في سلم الأهمية والوعي بتقاطع هذه المكونات مع الأخرى<sup>13</sup>، وذلك بحسب طبيعة الجماعة التي قد تكون هي الإنسانية جمعاء أو دولة معينة أو أمة أو شعب أو قومية أو عرق أو قبيلة.

ومن خلال ما تم ذكره سلفا نستنتج أن البحث في الهوية يمكن أن ينقسم إلى ثلاث أنواع، أولها خاصة بالفرد، والثانية خاصة بالزمرة، والثالثة خاصة بالمجتمع، ففي الحالة الأولى يمكن تحديد الهوية الشخصية للفرد من الناحية الفلسفية من خلال البحث فيما يجعل الفرد يبقى هو هو على مرّ الزمان رغم ما يصيبه من تغير، إذ يمكن هنا الاعتماد على الوعي والذاكرة، أما في حالة هُوية الزمرة فالأمر يتعلق بأطر الانتماء إلى جماعة معينة أو طبقة اجتماعية أو طائفة دينية أو مهنية معينة وكذلك الجاليات الأجنبية، وفي الحالة الثالثة الخاصة بالمجتمع فالمسألة متعلقة بالعلاقة بين الثقافة والقيم والهوية، وكذلك بالأمة كإطار هُوياتي<sup>14</sup>، وهذه الحالة الأخيرة هي التي سنركز عليها في بحثنا عن فكرة الهوية في الفكر الجزائري.

إن المحور الأساسي لهذا البحث هو محاولة الإجابة على التساؤل التالي: من نكون؟ أو ما الذي يجمعنا ويجعل منا وحدة تسمى جزائريين وليس شيء آخر؟ وبالفعل فقد حاول العديد من المفكرين الجزائريين الإجابة عن هذا التساؤل، ولكن قبل التطرق لآرائهم في هذا الموضوع يجب أولا الإجابة عن الإشكالية الجزئية التالية: ما هي الأسباب التي دفعت هؤلاء المفكرين إلى الكتابة في موضوع الهوية

الجزائرية؟، ما هي المكونات الأساسية لهذه الهوية في نظرهم؟ وما هو هذا الآخر الذي قصدوا إبراز الاختلاف والتباين بينه وبين الهوية الجزائرية؟

#### 4. بدايات الاشتغال في سؤال الهوية في الجزائر:

إن الكتابة في موضوع الهوية الجزائرية خاصة في المرحلة الاستعمارية لم تكن ترفاً فكرياً ولم تكن بالمرّة ذات غرض تأسيسي للهوية، وكأنه لم تكن لدينا هوية بالمرّة، بل كان الغرض من التفكير في الهوية والكتابة عنها في تلك المرحلة الحرجة من تاريخنا الخاص هو من أجل الدفاع عن هوية جزائرية قائمة بالفعل، وتأكيدا والتشديد على وجودها الذي حاول المستعمر وبكل الطرق أن يطمسها، عبر خلخلة أركانها كلها أو ركناً من أركانها، لأجل أن يحل محلها هوية مزيفة تكون بدلا عن هويتنا الأصلية، وبالتالي تكون الكتابة والاشتغال على الهوية في تلك المرحلة بمثابة ردة فعل من النخب الجزائرية على السياسة الاستعمارية في الجزائر، فمنذ وقوع هذه الأخيرة في الاستعمار سنة 1830م في يد فرنسا، فقدت حريتها التي تمثل شرطا أساسيا من شروط الهوية، وكما نعلم أن موقف العامة من الجزائريين من الاستعمار وهذا الفقد كان قبل الخاصة تمثل في رفضه ومقاومته، والتاريخ يشهد بأن الشعب أو الأمة الجزائرية بمختلف أطيافها لم تعترف يوما واحدا بضيافة الاستعمار الفرنسي أو غيره في ديارها، ولا وضعت السلاح ضده مختارة لترضيه قِيَمًا عليها<sup>15</sup>، وذلك لإدراكها لما تحمله كلمة استعمار من معاني سلبية بغض النظر عن ما يمكن أن يعانیه من يقع تحت وطأته ويعاني ويلاته، فالشيخ البشر الإبراهيمي يبرز المعنى السيئ الذي ألحق بمصطلح الاستعمار في مقال بعنوان كلمات مظلومة نشر في جريدة البصائر سنة 1947م يقول فيه: «هو معنى مرادف للإثم والبغي والظلم والتعدي والفساد والنهب والسرقة والشره والقسوة والانتهاك والقتل والحيوانية... سمو الاستعمار تخريبا- إذ لا تصح كلمة استخرا ب في الاستعمال -لأنه يخرب الأوطان، والأديان، والعقول، والأفكار، ويهدم القيم والمقامات والمقومات والقوميات»<sup>16</sup>. إنه يعي جيدا بخطورة الاستعمار على الأمة وهويتها، وما يمكن أن يفعل فيها، إن الهوية كانت هي الهدف الأول للمستعمر، ما إن يتمكن من ضرب أسسها العميقة سيحقق ما يريد أن يحققه، بل تزول جميع العقوبات لأنها هي بالذات من تجعل المقاومة ممكنة، لذا نجد أن الأغلبية من المثقفين الجزائريين كانوا يطالبون بالاستقلال التام عن فرنسا، لأن الهوية هي من كانت تؤكد لهم الغيرة بأنهم مختلفون جدا، ثقافة وتاريخا عن المستعمر.

في كل مرة كانت فرنسا تقومُ بسياسة ما اتجه الشعب الجزائري كانت روح المقاومة تزداد، ومسألة الهوية تتوضح ويزداد الدفاعُ عنها وبقوة، لقد أصرت فرنسا طيلة تاريخ وجودها على سياسة الاستتباع والدمج بالقوة، ومزّات بطرق ملتوية لقد حاولت جعل الجزائر جزء تابع لها، وهو الأمر الذي لم يكن سرياً، بل صدر بشكل صريح في مجموعة من المراسيم والقوانين الفرنسية الرسمية، وكان أولهما الأمر الملكي المؤرخ 22 جويلية 1834م الذي ينص في بنده الأول على أن الجزائر أصبحت ملكا فرنسيا، ثم القرار الصادر بتاريخ 04 مارس 1948م الذي ينص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، وتلاه قرار مجلس الشيوخ المؤرخ في 13 جويلية 1865م الذي ينص بنده الأول على أن الأهلي المسلم فرنسي، ثم في 28 أوت 1884م صدر القرار المسعى قرار ضم الجزائر إلى التراب الفرنسي، وبعد ذلك وفي 07 مارس 1944م صدر القانون الذي يصرح بأن الجزائريين مواطنون فرنسيون ويقسم المجتمع إل قسمين الأهالي والمعمرين، وكذلك ما ينص عليه القانون الصادر بتاريخ 20 سبتمبر 1947م، فهذه القوانين الصادرة عن إدارة طرف واحد والتي تحمل صفة الإلزام على الطرف الذي يقع عليه، إنما تهدف إلى استيلاء فرنسا على كل ما هو جزائري بما في ذلك العنصر البشري الذي لن يرتقي إلى مستوى المواطن الفرنسي الأصل، بمعنى أنه أصبح بموجب هذه القرارات لا هو جزائري ولا هو فرنسي، وهذا وحده كافي لحث أهل الوعي والفكر لدفاع عن الهوية الجزائرية.

لم تكتف فرنسا بسن القوانين لأجل الاستتباع، بل عمدت إلى شن حرب على اللغة العربية خاصة على العربية الفصحى، منتهجة طرقا عديدة في البداية سعت إلى إحلال اللغة الفرنسية محلها وذلك بسن قانون يجعل من اللغة الفرنسية اللغة الرسمية الوحيدة في الجزائر، أي لغة التعليم والتعامل الرسميين، ولم تكتف بذلك، بل أصدرت قانونا آخر يجعل من اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر<sup>17</sup>، وهذه القوانين تنم على قناعة المستعمر بأن غاية الوجود الفرنسي في الجزائر لن تتحقق إلا بفرنسة الجزائر، وهو ما جاء في إحدى تعليمات الحاكم العام الفرنسي للجزائر غدة الاحتلال والتي يقول فيها: «إن إيالة الجزائر لن تصبح حقيقة مملكة فرنسية إلا عندما تصبح لغتنا هناك قومية»<sup>18</sup>. وهو ما يستوجب تدمير والقضاء على مدارس اللغة العربية وعرقلة إنشائها، دون نسيان التعدد اللغوي الموجود في الجزائر لأن مجتمعيها كان مجتمعا فسيفسائيا، لقد حاولت الاستثمار في هذا التعدد من خلال تشجيع اللهجات أو اللغة العربية الدارجة إيماننا منها أن هذه اللهجات العامية لا يستعملها إلا أولئك الذي يمتلكون ثقافة ضحلة جدا، كما أن كثرة اللهجات التي تفرعت عن اللغة العربية الفصحى تؤدي إلى خلق حواجز كثيرة بين مستعمليها<sup>19</sup>، فالغاية من هذه الخطوة هي القضاء على الثقافة الراقية وخلق نوع من الفرقة بين



الجزائريين المبنية على أساس لغوي، بالإضافة إلى تراجع الاهتمام باللغة العربية الفصحى، وستكون النتيجة في نهاية المطاف هي تحول اللغة الفرنسية إلى لغة جامعة في ظل هذا التعدد ليس إلا.

ومن بين الحقائق التي لا يجب إغفالها بالمرّة سعي فرنسا إلى استغلال اللغة القبائلية لتحطيم اللغة العربية، إذ أنها شجعت القبائلية، هذه القضية ينطبق عليها القول المأثور: كلمة حق أريد بها باطل، لكن ما يهمنا في هذا المقام هو الإجراءات التي اتخذتها فرنسا لتحقيق غايتها مثل إذاعة بعض البرامج الثقافية والترفيهية والإخبارية باللسان القبائلي في راديو الجزائر، وإصدار قرار يوجب وجود مترجم قبائلي في مقابل وجود مترجم عربي في مجلس نواب الجزائر<sup>20</sup>. وغيرها من الإجراءات، وهو ما يراه البعض مثل جمعية العلماء المسلمين نفاقاً من فرنسا التي تريد من ذلك أن تثبت أن هذا الوطن خليط من مجموع أجناس ولغات ولا يمكن ترجيح أو تفضيل أحدها على الأخرى وبالتالي يجب إبقاؤها جميعاً في نفس المستوى ودون اللغة الفرنسية الرسمية طبعاً.

والقضاء على اللغة العربية سوف يساهم في تسهيل القضاء على الإسلام الذي يمثل آخر حصون الهوية الجزائرية، وهو ما لم يكن ليغيب عن المستعمر الفرنسي الذي أراد أن يجعل من الشعب الجزائري المسلم شعب يدين بالمسيحية، وقد أكد ذلك سكرتير الحاكم العام للجزائر في تصريح له عام 1832م يقول فيه: «إن أيام الإسلام قد دنت، وفي خلال عشرين عام لن يكون للجزائر إله غير المسيح». ومنه فغاية القضاء على الإسلام في الجزائر توجب على فرنسا أن تشجع كل ما من شأنه أن يضعف الدين الإسلامي، كنشر المسيحية عن طريق التبشير، والرفع من شأن الهوية وأهلها، وافتعال النزاعات الطائفية بين المسلمين، وتشجيع الطرق الصوفية، ومنع التعليم الأصلي ونشر التعليم الفرنسي العلماني.

في البداية قامت فرنسا بمنع تدريس وتفهم وتفسير العلوم الدينية والاكتفاء فقط بحفظ القرآن من دون فهم وتفسير<sup>21</sup>. ثم أصبح حتى هذا الأمر الأخير مرتبطاً بالعديد من الشروط التي لا يمكن تصنيفها إلا في خانة العراقيل، وبعد ذلك سعت إلى نشر الخرافات من خلال تشجيع الطرق الصوفية وهو ما جعل جمعية العلماء المسلمين مثلاً تتخذ منها موقفاً معادياً ورافضاً لوجودها فالشيخ الإبراهيمي يرى «في القضاء على الصوفية قضاء على الإلحاد في بعض معانيه»<sup>22</sup>. ويضيف: «ونعلم أننا حين نقاومها نقاوم كل شر، وحين نقضي عليها-إن شاء الله-نقضي على كل باطل ومنكر وضلال»<sup>23</sup>. والسبب في تحامل جمعية العلماء على الصوفية هو كونها «تجتمع كلها في نقطة واحدة وهي التخدير والإلهاء عن الدين والدنيا»<sup>24</sup>. وأهم ما يقصده الإبراهيمي هنا هو قول الصوفية في القضاء والقدر في مسألة الاستعمار

والإفتاء بأن محاربة من هو أقوى منا هو ضرب من إلقاء النفس إلى التهلكة وهو ما نهى عنه الشرع وبالتالي فإن محاربة فرنسا لا يجوز شرعا.

في نفس السياق قامت فرنسا بتحويل المساجد إلى كنائس وإدارات ومرافق أخرى، واستولت على أوقاف المسلمين وسلمتها للمبشرين رغم ما للوقف من أهمية في الحياة الدينية والعلمية والاجتماعية لدى الجزائريين، فالوقف هو «مصدر العيش للزوايا والأضرحة وغيرها من المؤسسات الدينية، كما أنه مصدر الحياة والنمو للمساجد والمدارس والكتاتيب ومعيشة العلماء والطلبة»<sup>25</sup>. كما أنه يمثل رمز من رموز التضامن والترابط الاجتماعي، والأمر هنا لا يحتاج للكثير من الذكاء والفتنة لاستنتاج نتائج استيلاء فرنسا على الأوقاف وتأثير ذلك على الدين الإسلامي في الجزائر، لقد كانت تعلم جيدا أنها أحد مصادر الثروة التي تؤمن للمدارس والمساجد والزوايا ما يحتاجون إليه لكي يستمر التعليم ويستمر تنوير المجتمع وبالتالي مقاومة الاستعمار، لذا رأت فرنسا أن الإسلام وكل ما يتعلق به يشكل تهديدا حقيقيا لوجودها، لذا كانت سياستها معه مخالفة لمبادئها اللاتكنية، فالأخيرة تقول بفصل الدين عن الدولة، إلا أن الحال في الجزائر المستعمرة ومع الإسلام تحديدا هو على غير ذلك، فهي أبقت تحت سيطرتها، بحيث أن تعيين الإمام والمؤذن والقائم بشؤون المسجد هو من مهام الحاكم الفرنسي وله أن يطلع على محتوى خطبة الجمعة، التي يجب أن تكون خالية من روح الدين وبعبارة عن الحياة<sup>26</sup>، وهو ما لم يحدث مع الدين المسيحي والدين اليهودي اللذين يلقيان كل الحرية والتشجيع.

ولكي تجرد الإسلام من فاعليته في اليومي الجزائري أي من حياة الجزائريين في تلك المرحلة عملت على استبدال المنظومة القضائية الإسلامية الموجودة في الجزائر بالقضاء المدني الفرنسي، إذ كان في الجزائر قبل الاحتلال قضاة ينظرون في القضايا والنزاعات على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، لكن بعد الاحتلال الفرنسي أصدر المستعمر مجموعة من القوانين التي تهدف إلى الحد من مهام القاضي المسلم وسلطته، ونستشهد في هذا المقام بالمرسوم الصادر في 13 ديسمبر 1866م الذي يفرض على المسلمين وجوب التقاضي لدى حكام الصلح الفرنسيين، والقاضي المسلم ليس له -وفق هذا القانون- أكثر من تنفيذ قرار القاضي الفرنسي<sup>27</sup>، وفي نفس السياق صدر بتاريخ 28 أوت 1874م مرسوم يأمر بإلغاء المحاكم الإسلامية في بلاد القبائل واستبدالها بجماعات أهلية تعرف بالجماعات القضائية وتحكم حسب العرف والعادات دون الرجوع إل أحكام الشريعة الإسلامية<sup>28</sup>.

وعليه فالسياسة الفرنسية القائمة على مبدأ فرق تسد كانت مبنية على أسس متعددة، منها التمييز اللغوي بين الجزائريين أي العرب والأمازيغ خاصة القبائل، وكذلك محاولة خلق طوائف دينية ذات

امتيازات متفاوتة وهو ما يتجلى لنا عند المقارنة بين أحوال المسلمين وأحوال المسيحيين واليهود في الجزائر، وأرادت كذلك خلق فتنة بين المذهب السني والمذهب الإباضي من أجل تقسيم الجزائريين على أساس مذهبي، ورأينا كيف اتخذت من القضاء وسيلة آخر لتحقيق نفس الغاية باعتبار أن تعدد المنظومات القضائية وتقسيمها إلى الشريعة الإسلامية والقضاء المدني الفرنسي والعادات والتقاليد القبائلية أو ما يسمى تجمعات، كل هذه العوامل تحقق هدف مزدوج لفرنسا، فبقدر ما تعمل على تقسيم وإضعاف الجزائريين ونشر الفوضى وعدم الاستقرار فيما بينهم فإنها بنفس القدر تعمل على ضرب الهوية الجزائرية وطمسها.

ونرى أنه من الضروري أن نشير إلى الخطاب الفرنسي المزدوج أو الازدواجية في الخطاب بين الخطاب الرسمي الفرنسي والواقع المعاش في الجزائر فيما يخص مسألة الإدماج وما لحق الجزائريين بسببها، فالمستعمر قد تدرج من الاستعمار إلى الإلحاق إلى الاندماج ثم الامتزاج، وغايته في كل ذلك هو الوصول إلى فرنسة الفرد الجزائري في ثقافته وشخصيته وهويته، ورغم وجود جزائريين من بين دعاة الإدماج خاصة البعض من أولئك اللذين تخرجوا من المدارس الفرنسية أو المتطورين كما أصبحوا يسمون، إذ كان لهم تأثير تهديدي على جماهير السكان المسلمين<sup>29</sup>. فالاندماج الذي كانوا يدعون إليه معناه جميع الجزائريين والفرنسيين في دولة واحدة هي فرنسا بصفتهم شعب واحد يخضع لحكم واحد كذلك، ولهم ذات القيمة ونفس الاعتبار وهوية واحدة، لكن الواقع كان شيء يتناقض مع هذا الخطاب الرسمي، فالاختلاف واضح بين الشعبين والتمييز أمر واقع بينهم والعلاقة التي تربطهم هي علاقة السيد بالعبد، ولا حاجة للكثير من الذكاء والفطنة لندرك من هو الأول ومن هو الثاني، فالجزائري محروم بحكم القانون من الكثير من الوظائف الإدارية والرسمية ولا يتبوأ منها إلا ما هو بسيط، وحتى في مجال الرياضة -وهو مجال ترفيحي- الفرق المسلمة أي الجزائرية لها أن تتنافس في الأدوار النهائية لكن لا يحق لها أن تنال لقب المنافسة حتى وإن فازت في الميدان.

فالواقع إذن ليس إدماجا وإنما تكريسا للتمييز بين عرقين واستعباد واستغلال للجزائريين ليس فقط في العملية الإنتاجية أو الاقتصادية بل امتد الأمر إلى النج بهم في النزاعات الإقليمية والحروب الدولية، تحت الراية الفرنسية، بحيث خاض الجزائريون الحرب العالمية الأولى والثانية وشاركوا في الحرب الفرنسية باسم فرنسا، والشهادات التاريخية لمن شاركوا في هذه الحروب تثبت أن الجزائريين كانوا في الصفوف الأولى، هذا الواقع لم يكن ليرضى به الشعب الجزائري وقد عبر عن رفضه من خلال العديد من المثقفين والتشكيلات السياسية مثل حزب الشعب الذي أعلن أن الشعب الجزائري يرفض أن يكون

جيشا مرتزقا في خدمة أي كتلة عسكرية<sup>30</sup>. فهذا التمييز العنصري الذي مارسه فرنسا في الجزائر كان عامل مهم وساعد في العمل على إثبات وجود هوية جزائرية متميزة عن الهوية الفرنسية. ونختم أسباب اهتمام المثقف الجزائري بموضوع الهوية الجزائرية بقضية نزاع ومصادرة أراضي الجزائريين وتسليمها للمعمرين، فالتاريخ والآثار المادية التي تركها المستعمر يثبتان بأن مساحات شاسعة من أجود الأراضي الفلاحية قد استولت عليها فرنسا بعد إجبار الملاك الأصليين على مغادرتها، والقرارات التي جاءت بغرض سلب أراضي الأهالي بنيت على قوانين مهمتها لم تكن حماية ممتلكات السكان الأصليين وأشخاصهم ولا ضمان أمنهم، بل على العكس من ذلك فغايتها هي جعلهم لقمة سائغة في متناول الدولة الإمبراطورية<sup>31</sup>، وهو ما كان بالفعل بحيث استغلت فرنسا الفراغ القانوني المتمثل في عدم امتلاك الأهالي للعقود التي ملكيهم للأراضي كحجة لمصادرتها وتسليمها للمعمرين، وقد صادرت حوالي 2.5 مليون هكتار وسلمتها لـ 25 ألف معمر، وعشرات الآلاف من الهكتارات أصبحت ملك لبنوك أوروبية مثل بنك جنيف<sup>32</sup>، ولا يعني هذا أن الجزائريين فرطوا في أراضيهم بسهولة بل تمسكوا بها والدليل على ذلك أنهم تمكنوا من استرجاع بعضها عن طريق شرائها مقابل أموال باهظة، وهو تعبير عن مدى ارتباط الجزائري بأرضه، وقد يكون ذلك ما جعل مصطفى الأشرف يرى فيها إحدى مقومات الهوية الوطنية، بناءً على هذه الدوافع تحدت أطروحات المفكرين الجزائريين المتعلقة بالشطر الثاني من إشكالية بحثنا والتي تتمحور حول المكونات الأساسية للهوية الجزائرية وماهية الآخر الذي قصدوا إبراز الاختلاف عنه؟

## 5. في التاريخ لنشأة الدولة الجزائرية وهويتها والرد على الأطروحة الاستعمارية:

لقد كان أول ما وجب على من كتب في موضوع مقومات الهوية الجزائرية هو إثبات والتأكيد على أن الجزائر كدولة لم تولد عند استقلالها عام 1962م، بل كانت دولة قائمة الأركان ولها مكانتها بين الدول قبل الاحتلال الفرنسي سنة 1830م، لأنه بدون هذا الأمر لا يمكن أن نتكلم عن المقومات الأخرى التي تدخل في تشكيل هوية المجتمعات أو الشعوب، فمفهوم الدولة الوطنية الذي كان واسع الانتشار في القرن 19م يقوم أساسا على الكثير من المفاهيم ذات الصلة المباشرة بمفهوم الهوية مثل مفهوم الشعب والثقافة واللغة والوطن والتاريخ<sup>33</sup>. وعليه فالدولة هي الوعاء الذي عليه أن يحوي مقومات هوية شعبها فهي الإطار العام الذي تندرج ضمنه جميع المقومات الأخرى.

الجزائر كانت دولة كاملة الأركان قبل الاحتلال الفرنسي<sup>34</sup>، هذا الطرح يعبر عن موقف الأغلبية من المفكرين الجزائريين أثناء فترة الاستعمار الفرنسي وبعد الاستقلال، ولهم ما يبررون به هذا الرأي

ويثبت أن الجزائر دولة عريقة وأصلية لها مكانتها وهبتها بين الدول، وذلك على خلاف الأطروحة التي يروج لها المستعمر والبعض من أشقائها وجيرانها وحتى بين أبنائها<sup>35</sup>، والتي تزعم أن الجزائر لم تكن تشكل دولة ولم تعرف هذا الشكل من التنظيم السياسي إلا بفضل الاستعمار الفرنسي وعلى خلاف ذلك فإن رأي من قال من الجزائريين بوجود شيء اسمه الدولة الجزائرية قبل سنة 1830م قد تم تأسيسه على ما يلي:

المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع الدنيا<sup>36</sup>، فالجزائر أبرمت العديد من المعاهدات مع دول العالم خاصة الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا، وهي معاهدات سياسية وتجارية ومعاهدات صداقة، ونذكر في هذا المقام بعض الدول التي عقدت معها الجزائر بعض المعاهدات مثل بريطانيا، هولندا، الدانمرك، السويد، إيطاليا، أمريكا، النرويج، ألمانيا، روسيا، البرتغال وغيرها، لكن أهم هذه المعاهدات هي تلك التي أبرمت مع فرنسا والتي يتضح من خلالها أن الجزائر حقا كانت دولة ذات مكانة دولية، فعقدت المعاهدات التي وقعتها فرنسا مع الجزائر بصفتها دولة قبل سنة 1962م قد بلغ 70 معاهدة حسب ما أحصاه مولود بلقاسم نايت بلقاسم، والأهم من ذلك أن هذه المعاهدات كانت تحمل صيغ تدل على شيء واحد فقط وهو أن الجزائر كانت دائما دولة، ومن بين هذه الصيغ نذكر: جمهورية الجزائر، مملكة الجزائر، العلاقة بين الدولتين، والتي جاءت مثلا في المعاهدة التي أبرمت في 07 أكتوبر 1705م بين الداي مصطفى والملك لويس الرابع عشر الذي وصف الجزائر بجمهورية الجزائر، أما نابليون بونابرت فقد وصف الجزائر كدولة في الرسالة التي وجهها إلى داي الجزائر في 05 أبريل 1800م وجاء فيها: إن حالة الحرب التي بين الدولتين ليست في صالحهما<sup>37</sup>. وكذلك معاهدة الصداقة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية التي وقعها بابا حسن داي الجزائر وجورج واشنطن رئيس الولايات المتحدة بتاريخ 07 مارس 1795م والتي وصفت الجزائر بأنها أقوى بلدان المغرب وأخطرها شأنا.

نلفت النظر هنا أن أول اتفاقية بين الجزائر وفرنسا تعود إلى أواخر القرن الثاني عشر وقد وقعها ملك بجاية وحاكم مرسيليا وكانت اتفاقية تجارية، وهذه حجة قوية تدل على عراقية الدولة الجزائرية وتمايزها عن فرنسا وبطلان فكرة الجزائر فرنسية.

ونزيد على ما ذكرناه أن الجزائر وبصفتها دولة قدمت الكثير من المساعدات الدبلوماسية للعديد من الدول وأهمها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، فالجزائر كانت أول من اعترف بالجمهورية الفرنسية الأولى وكان هذا الاعتراف من الداي حسين يوم 20 ماي 1793م وهو الأول الذي يأتيها من العالم، كما كانت الجزائر أيضا من بين الدول الأولى التي اعترفت بقيام دولة الولايات المتحدة بعد استقلالها عن بريطانيا.

إن هذه الحقائق التاريخية والمواقف الدبلوماسية للجزائر لها دلالة قوية على ما كانت عليه الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، وتثبت أن الجزائر كانت دائما دولة وذلك باعتراف أقوى أعدائها وهي فرنسا، وتتمتع بكل الأركان التي تتوفر عليها الدول والآخر المناظرة لها في ذلك الوقت.

هذه الحقيقة الواقعية كان قد صاحبها وجود وعي سياسي ناضج ومدرك لها لدى العديد من رجال الفكر في الجزائر آنذاك والذين كانوا على اطلاع على الأفكار ذات التأثير البالغ في أوروبا وخاصة فرنسا، ونذكر منهم حمدان بن عثمان خوجة صاحب كتاب المرأة والذي تولى الكتابة في آخر حكومة جزائرية قبل الاحتلال الفرنسي والذي كان مثقفا ثقافة علمية، وكذلك جودة بن دران ممثل الأمر عبد القادر في المفاوضات مع العدو المحتل<sup>38</sup>، ورغم أن الفضيل الورتيلاني يرى أن تكوين فكرة عن الوعي القومي الجزائري قبل عام 1830م أمر صعب جدا، إلا أنه يقول بوجوده ويراه يتجلى في ثورة الأمير ومعاهداته مع فرنسا<sup>39</sup>، أما مصطفى الأشرف فقد ذهب أبعد من ذلك حين تكلم عن الأفق السياسي للنخبة الجزائرية وتأثيرها على الجماهير في المدن وحتى في القرى، جزم بوجود وعي سياسي وأن الجزائريين غير غافلين عما كان يجري في أوروبا، وما الحروب التي خاضتها الجزائر من أجل الاستقلال سوى استجابة لمختلف الاعتبارات السياسية والاجتماعية والأيدولوجية والعاطفية<sup>40</sup>، التي تبلورت في الوعي الجزائري، وعليه يمكن أن نستنتج وجود تكامل بين حركة الفكر والوعي والفعل السياسي في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي وأثنائه.

ومن بين هذه الاعتبارات الاجتماعية والإيدولوجية والعاطفية- على حد تعبير مصطفى الأشرف- نذكر الدين، ونقصد هنا الدين الإسلامي بالذات والذي يشكل جزءا لا يتجزأ من تكوين الهوية القومية الجزائرية<sup>41</sup>، فهو يمثل دائما الملجأ الأخير للهوية الوطنية، وهذا الموقف شديد الوضوح في آراء الحركة الوطنية وجمعية العلماء ونشاطاتها الهادفة إلى المحافظة على مكانة الدين الإسلامي في المجتمع الجزائري وحمايته من الأخطار التي تحدق به والناجمة عن ما كانت فرنسا تقوم به من أجل زعزعة مكان الدين الإسلامي في المجتمع الجزائري- وهو ما ذكرناه أعلاه.

وإذا أردنا بعض التفصيل سنقول بأن حزب البيان وعلى لسان زعيمه فرحات عباس الذي نشر مقال في جريدة لاكسيون التونسية بتاريخ 02 نوفمبر 1955م بدافع فيه عن الأمة الجزائرية استهله بعبارة «إن الجزائر المسلمة»<sup>42</sup>، وهو ما يدل على أن فرحات عباس أراد أن يقول بأن أهم ما تتصف به الأمة الجزائرية هو صفة الإسلام، وأن هذه الصفة لها مكانة متميزة بين مكونات الهوية الجزائرية، وقد فسر مالك شبل هذه الحقيقة بسبب تواجد الجزائر تحت السيطرة الأجنبية، وهو الوضع الذي جعل من

الدين عامل تحرير وملهب مشاعر وحماسة الجماهير الشعبية<sup>43</sup>، أي أن الثورات التي خاضها الشعب الجزائري من أجل الاستقلال كانت ثورة دينية قامت من أجل إظهار التباين والاختلاف الموجود بين الجزائر المسلمة وفرنسا المسيحية- اليهودية، لكن هذا الرأي وإن كان فيه الكثير من الحقيقة فإنه لا يمثل الحقيقة كاملة على اعتبار أن مصطفى الأشرف يرفض أن تكون هذه الثورة هي ثورات دينية فقط، فهو يرى أنه: «ما من شك أبداً أن العاطفة الدينية قامت في بداية الأمر بدور هام.. غير أنها لم تكن وحدها التي دفعت الشعب إلى الكفاح»<sup>44</sup>. بل كان ذلك نتيجة عدة اعتبارات كما ذكرنا سابقاً.

أما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فقد كرست معظم جهودها لخدمة الدين الإسلامي على اعتبار أنه يمثل ركيزة أساسية للهوية الوطنية، فشعارها: الإسلام ديننا- والعربية لغتنا - والجزائر وطننا، يظهر قيمة الإسلام في نظرها، وهذا ما دفع الشيخ الفضيل الورتيلاني إلى القول بأنه كان يمكن أن تختفي الجزائر من الوجود لولا جهود جمعية العلماء<sup>45</sup>، ودفاعهم عن الإسلام والسعي لتحريره من قبضة فرنسا عن طريق العمل لاسترجاع المساجد التي حولت إلى كنائس وإدارات واصطبلات وغيرها، والمطالبة بالأوقاف التي صادرتها فرنسا وحولتها لمصدر إنفاق على المؤسسات الدينية المسيحية، كما حاربت الصوفية والطرق الموالية للاحتلال الفرنسي وفتحت العديد من الأندية الثقافية مثل نادي الترقى بالعاصمة، وأنشأت مدارس لتلقين تعاليم الدين الإسلامي بلغ عددها أزيد من 300 مدرسة، ولم يقتصر نشاطها على المستوى الداخلي فقط بل نقلت نشاطها إلى فرنسا حيث فتحت ما يزيد عن 30 مركز لتعليم تعاليم الإسلام وكان يقصدها الآلاف من الجزائريين وغيرهم، بالإضافة إلى مطالبتها رفع القيود التي فرضتها فرنسا على بعض الشعائر الدينية مثل الحج، وكذلك سعيها لاستقلال القضاء وإقامته على مبادئ الدين الإسلامي وتوحيده بعدما جزأته فرنسا إلى ثلاث مؤسسات قضائية، ويمكن أن نسجل هنا كذلك إلحاح جمعية العلماء على المطالبة من فرنسا بالمساواة في التعامل مع الأديان الثلاث في الجزائر - الإسلام المسيحية واليهودية- وهو ما يتضح لنا من خلال مطالبة فرنسا اللانكية بفصل الدين الإسلامي عن الحكومة في الجزائر فالشيخ البشير الإبراهيمي كتب ما يزيد عن 16 مقال نشر في جريدة البصائر بعنوان واحد فصل الدين عن الحكومة<sup>46</sup>، وذلك لما رآته من الضرر الذي أصاب الإسلام من جراء وقوعه تحت سلطة فرنسا، إن الإسلام الذي تدافع عنه جمعية العلماء هو الإسلام السني وعلى مذهب الإمام مالك، كما أن تمسكها بالدين الإسلامي لم يمنعها من الاعتراف بوجود أقلية دينية غير مسلمة وهي على الديانة المسيحية واليهودية، فالأغلبية المسلمة من الجزائريين هم كما قلنا على مذهب السنة ولكن هناك أقلية إباضية يقدر عددها بحوالي 50 ألف نسمة.

إن التأكيد على أهمية عنصر الدين في تشكيل ملامح الهوية الجزائرية يحيل بالضرورة إلى عنصر آخر من عناصر هذه الهوية وهو اللغة، فبناء على التسليم بأن الأغلبية من أفراد الشعب الجزائري هم على دين الإسلام، فإن النص الديني يملك سلطة الإقناع ويمكن اعتماده كحجة موثوق بها، لذلك فالحديث النبوي القائل: «إن الله قد اذهب عنكم نخوة الجاهلية، وتعظمها بالآباء، الناس من آدم، وآدم من تراب، لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى، أيها الناس، إن الأب واحد، والرب واحد، والدين واحد، وليست العربية بأحدكم من أم ولا أب، وإنما هي اللسان، فمن تكلم العربية فهو عربي». يكفي القول بأن اللغة العربية هي المقوم الثاني للهوية الجزائرية، بمعنى أن الجزائريين عرب بالضرورة، وقد كان هذا موقف جمعية العلماء المسلمين والكثير من الفاعلين في حقل الحركة الوطنية التي دافعت عن اللغة العربية ورفضت كل ازدواجية أو تعددية لغوية يمكن أن تشكلها اللغة الأمازيغية أو الفرنسية إلى جانب اللغة العربية في الجزائر، وهذا رغم اعترافهم بأن سكان المغرب كانوا في الأصل أمازيغ لكن الإسلام عرهم مع مرور الأيام، وقد تم تبرير هذا الموقف بدافع السعي لتحقيق الوحدة وإبراز التباين والاختلاف عن المستعمر الفرنسي، وهذا بحكم أولوية النضال من الاستقلال على المسألة اللغوية في الجزائر والتي يمكن طرحها مستقبلاً أي بعد الاستقلال.

إن هذا الموقف لم يكن يمثل الطرح الوحيد للمسألة اللغوية في الجزائر وعلاقتها بالهوية الوطنية، إذ كان هناك طرح آخر مؤسس على حقائق تاريخية ويتجاهل الحقائق التي بني عليها الموقف الأول، ويرى أصحاب الموقف الثاني في اللغة العربية أن مثلها مثل باقي اللغات التي وفدت إل شمال إفريقيا مع الغزاة، فهي إذن على شاكله اللغة الفينيقية والبيزنطية والرومانية والتركية والفرنسية، لذا يجب معاملة هذه اللغات الوافدة بنفس الطريقة والأخذ باللغة الأمازيغية كلغة معبرة عن حقيقة الشعب الجزائري، وقد رفع لواء هذا الطرح بعض مناضلي حزب الشعب الجزائري، وهو ما أدى إلى حدوث ما يصطلح عليه بالأزمة البربرية<sup>47</sup> داخل حزب الشعب في سنة 1949م، ورفعوا شعار - الجزائر جزائرية<sup>48</sup>، في مقابل الشعار الفرنسي الجزائري - فرنسية وشعار جمعية العلماء الجزائري - عربية، وانتهت هذه الأزمة - حسب ابن يوسف بن خدة- بسعي هؤلاء لتأسيس «حزب الشعب القبائلي» ولما فشلوا في مسعاهم انظموا إلى الحزب الشيوعي الجزائري للدفاع عن الفكرة نفسها.

لكن من يعارض هذا الطرح يحتج بحقيقة مفادها أن الأمازيغ هم من اختار اللغة العربية، فقد كانوا يتحدثون بالأمازيغية لكن حين يكتبون كانوا يفعلون ذلك باللغة العربية، وقبل الفتح الإسلامي كذلك كانوا يكتبون باللغة اللاتينية ويكفي أن نذكر هنا تورطوليان صاحب كتاب دفاعاً عن الدين



والقديس أوغسطين صاحب مدينة الله، ضف إلى هذا أن المسألة اللغوية لم تكن مطروحة قبل فترة الاحتلال الفرنسي وذلك بالرغم من أن الجزائريين كانوا يتكلمون الأسبانية والتركية والعربية إلى جانب الأمازيغية وهذا بشهادة حمدان بن عثمان خوجة و خير الدين بربروس<sup>49</sup>، وهذا ما يشير بوضوح إلى أن طرح قضية اللغة الأمازيغية ما هي في الحقيقة سوى مناورة فرنسية الهدف منها ضرب وحدة الصف الجزائري، وتقسيم الجزائر إلى دويلات عرقية، لكن هذا لا يعني بالضرورة بأن فرنسا قد سعت لتطوير اللغة الأمازيغية على حساب اللغة العربية، بل الواقع يثبت عكس ذلك، الأمازيغية قد لاقت ما لاقت اللغة العربية.

إن ما يميز هذين الطرحين للقضية اللغوية في الجزائر هو اللغو وإقصاء الأطراف الفاعلة في الساحة اللغوية في الجزائر، إذ أنه لا يمكن إنكار وجود العنصر الأمازيغي في الجزائر أو في شمال إفريقيا عامة بحجة أن الإسلام قد عرب من يسكن هذه المنطقة، لأن القرآن الكريم هو النص المقدس والثابت لهذه الديانة/ الدينية، نجد فيه العديد من المصطلحات التي كان يستعملها سكان المغرب مثل كلمة الأب التي وردت في سورة عبس الآية 31 «وفاكهة وأب» التي تعني الحشيش بلسان أهل المغرب<sup>50</sup>، كما أن هناك العديد من الآيات القرآنية التي تؤكد على أن الاختلاف اللغوي بين الشعوب يمثل آية من آيات الله، لذلك فإنه لا يمكن إلغاء العنصر الأمازيغي في رسم ملامح الهوية الجزائرية، من جهة أخرى نجد أن الواقع والتاريخ يثبتان بأن الجزائريين اليوم ليسوا كلهم أمازيغ، فالقلة ذات الأصول العربية الوافدة مع حملة الفتوحات الإسلامية قبل 14 قرن أصبحت الآن كثرة بفعل التعريب والاختلاط مع السكان الأصليين وبالتالي لا يمكن إلغاؤهم، ولا يمكنهم كذلك إلغاء الأمازيغ منهم.

**6. خاتمة:** إن الهوية ليست معطى نهائي وجاهز، بل هي شيء يخضع لعملية النمو والتطور والتغير ونلمس فيه عل الدوام ثنائية الثابت والمتغير، إذن لابد من قبول العنصرين اللغويين الأمازيغية والعربية معاً، كما أنه يجب أن نحسن التعايش مع بعضهما البعض لكي يشكلنا مع الإسلام المثلث المقدس للهوية الجزائرية. إن هذه المحددات الرئيسية الثلاث للهوية الجزائرية هي التي جعلت منها أمة متميزة، فالرقعة الجغرافية والتاريخ المشترك إلى جانب الدين الإسلامي هو ما جعلها تختار الانتماء المغاربي، وقد تجسد ذلك في بروز عدد من التنظيمات السياسية والطلابية ذات البعد المغاربي مثل جمعية طلبة شمال إفريقيا، وجهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية التي كانت تطالب بوحدة المغرب العربي وذلك بناءً على وحدة الجنس، والدين والمذهب واللغة والألام والأمال، بالإضافة إلى هذا نجد أن للجزائر انتماءات أخرى هي

الانتماء إلى العالم العربي والإسلامي بحكم اللغة والدين والمصلحة، فالجزائر كانت في حاجة لمن يقف إلى جانبها في حرب التحرير ضد الاستعمار، كما أنه كان من الضروري رفض الطرح الفرنسي الذي سعى لجعل الجزائريين فرنسيين. في الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في إبراز أهم الدوافع والمحددات الرئيسية للهوية الجزائرية.

## 7. قائمة المراجع:

- 1- فتحي، التريكي، الهوية ورهاناتها، ترجمة: نور الدين السافي وزهير المديني، دار المتوسطة للنشر، تونس، 2010، ص 36.  
للتفصيل والاستزادة حول معنى الهوية راجع:  
I. أواميل، علي وآخرون، الموسوعة الفلسفة العربية، تحرير: معن زيادة، المجلد الأول، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط 1، 1987.  
-Encyclopédia Universalise, courpus11, Paris, 1990.  
-Dictionnaire de la Sociologie, sous la direction de Raymod Boudon, Larousse, Paris, 1996.  
-Paul Foulquie, Dictionnaire de la langue philosophique, puf, Paris, 1962.
- 2- أواميل، علي وآخرون، الموسوعة الفلسفة العربية، تحرير: معن زيادة، المجلد الأول، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط 1، 1987، ص 116.
- 3- أرسطو، ما بعد الطبيعة، تر: إمام عبد الفتاح إمام، الكتاب الخامس، مقالة الدلتا، دار نهضة مصر للنشر، مصر، ط 3، 2009، ص 365.
- 4- أرسطو، ما بعد الطبيعة، المرجع نفسه، ص 365.
- 5- أرسطو، ما بعد الطبيعة، مرجع سابق ذكره، ص 365.
- 6- أرسطو، ما بعد الطبيعة، المرجع نفسه، ص 366.
- 7- أرسطو، ما بعد الطبيعة، المرجع نفسه، ص 365.
- 8- الفلسفة الوجودية اسمها مشتق من كلمة الوجود وقد نحتته سورين كيركجارد، وأشهر الملفات التي تحمل ضمن عنوانها لفظة الوجود نذكر، مارتن هيدغر الوجود والزمان، جون بول سارتر الوجود والعدم، جبريال مارسيل الوجود والملك، وكتابه الآخر سرّ الوجود، وكارل ياسبيرز العقل والوجود، وكتاب آخر عنوانه عن فلسفة الوجود.
- 9- فتحي، التريكي: الهوية ورهاناتها، مرجع سبق ذكره: ص 42 بتصرف.
- 10- نور الدين، حاطوم، تاريخ الحركات القومية، الجزء الأول، دار الفكر الحديث، لبنان، ط 01، 1967، ص 08.
- 11- نور الدين، حاطوم، تاريخ الحركات القومية، المرجع السابق: ص 09.
- 12- التراتب: التراتب: Herarchie
- 13- نزار، الزين: تساؤلات حول الهوية العربية، دار بدايات، سوريا، 2008، ص 217.
- 14- مجموعة من المؤلفين، الهوية والهويات، تر: إياس حسن، الهيئة العامة للكتاب، سوريا، 2010، ص 145.
- 15- الفضيل، الورتيلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، ص 46.
- 16- محمد البشير، الإبراهيمي، عيون البصائر، ج 02، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 582 و 583.
- 17- الفضيل، الورتيلاني، الجزائر الثائرة، ص 90.
- 18- ساطع الحصري، ما هي القومية؟، دار العلم للملايين، بيروت، بيروت 1985، ص 73.
- 19- Henri Massi, Les Etudes Arabes en Algérie 1830- 1930, Revu Africaines, 1933, N 74, p 212.
- 20- محمد البشير، الإبراهيمي، عيون البصائر، ج 1، ص 222.
- 21- الفضيل، الورتيلاني، الجزائر الثائرة، ص 96.
- 22- محمد البشير، الإبراهيمي، عيون البصائر، ج 01، ص 57.

- 23- محمد البشير، الإبراهيمي، الطرق الصوفية، مكتبة الغرباء الأثرية، الجزائر، ط1، 01، 2008، ص52.
- 24- المرجع نفسه، ص52.
- 25- أبو القاسم، سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص227.
- 26- الفضيل، الورتيلاني، الجزائر الثائرة، مرجع سبق ذكره، ص145.
- 27- بن خليف، مالك، الفكر السياسي عن العلامة عبد الحميد بن باديس، دار طليطلة، الجزائر، ط1، 01، 2010، ص66.
- 28- المرجع نفسه، ص67.
- 29- فلاديمير، ماكسيمكو، الأنتلجانشيا المغاربية تر: عبد العزيز بوباكير، دار الحكمة، الجزائر، ط1، 01، 1984، ص28.
- 30- من مذكرة حزب الشعب الموجهة إلى أعضاء هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 12 أوت 1950.
- 31- أوليفي لوكور، غرانيزون، الجمهورية الإمبراطورية، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص277.
- 32- الفضيل، الورتيلاني، الجزائر الثائرة، مرجع سبق ذكره، ص399، 400.
- 33- راجع حول هذا الموضوع كتاب: غيوم سيرتان-بلان: الفلسفة السياسية في القرنين 19 و20، تر عز الدين الخطابي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ط1، 01، 2011.
- 34- عبد اللطيف عباد، مجلة الدراسات الإسلامية، تصدر عن المجلس الإسلامي الأعلى، عدد جوان 2005، ص199.
- 35- الكثير من الشخصيات السياسية والفكرية والإعلامية الفرنسية كانت تروج لفكرة ميلاد الدولة الجزائرية سنة 1962م، والطرح نفسه موجود عند الصحفي المصري محمد حسنين هيكل وبعض الصحفيين المغاربة، وحتى بعض الجزائريين.
- راجع في هذا الموضوع كتاب: مولود قاسم، نايت بلقاسم، الشخصية الجزائرية الدولية قبل عام 1830م، الجزء الأول، دار الأمة، الجزائر، ط2، 2007.
- 36- مولود بلقاسم، نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية قبل 1830م، ج1، دار الأمة، الجزائر، ط2، 02، 2007، ص47.
- 37- مولود بلقاسم، نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية قبل 1830م، ج2، ص168 و169.
- 38- مصطفى، الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983، ص48.
- 39- الفضيل، الورتيلاني، الجزائر الثائرة، مرجع سبق ذكره، ص397.
- 40- مصطفى، الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص48 و49.
- 41- مالك، شبل، تساؤلات حول الهوية العربية، مجموعة من المؤلفين، دار البدايات، سوريا، 2008، ص173.
- 42- الفضيل، الورتيلاني، الجزائر الثائرة، ص430.
- 43- مالك، شبل، تساؤلات حول الهوية العربية، مرجع سبق ذكره، ص174.
- 44- مصطفى، الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص47.
- 45- الفضيل، الورتيلاني، الجزائر الثائرة، مرجع سبق ذكره.
- 46- يمكن العودة هنا إلى كتاب: محمد البشير، الإبراهيمي، عيون البصائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر.
- 47- يرى البعض أنه من بين الأسباب الخارجية لهذه الأزمة التي عرفها حزب الشعب وقوع فلسطين تحت السيطرة البريطانية وهو ما يمثل النكسة الأولى للعرب، وبالتالي رأي أصحاب الطرح الجزائري- جزائرية أنه لا طائل من الدفاع عن فكرة الجزائر العربية.
- 48- ابن يوسف، بن خدة، جذور أول نوفمبر 1945، منشورات دحل، الجزائر، 1989، من ص169 إلى ص181.
- 49- راجع في هذا كتاب المرأة لمحمدان بن عثمان خوجة، ومذكرات خير الدين بربروس.
- 50- راجع كتاب: المذهب فيما وقع في القرآن المغرب، جلال الدين السيوطي.